850 يومًا بلا إفراج واحد.. حين محكمة جنايات القاهرة ويُحتجز العدل في مصر!

الأربعاء 12 نوفمبر 2025 11:20 م

كشـفت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان في تقرير حديث عن جمود قضائي غير مسبوق داخل غرفة المشورة بمحكمة جنايات القاهرة، التي لم تُصـدر أي قرار بإخلاء سبيل محتجز واحـد منذ أكثر من 850 يومًا، وهو ما وصـفته منظمات حقوقيـة بأنه انهيار كامل لمفهوم العدالة داخل قاعات المحاكم المصرية.

وأشـار التقرير، الصـادر بعنوان "لم يُخـلَ سبيـل أحـد"، إلى أن هـذا التوقف التـام عن الإفراج عن المحبوسـين احتياطياً جعل آلاف المحتجزين عالقين في دائرة لا نهايـة لها من الحبس، يتحكم فيها جهاز الأمن الوطني الذي أصدر أغلب أوامر القبض منذ البداية. واعتبرت الشـبكة أن هذا الواقع يُجسد موت القانون فعليًا وغياب دور القضاء كضامن للحقوق والحريات.

واستحضـر التقرير كلمـات مؤلمـة للوزير السابق والمحامي كمال أبو عيطـة، واصـفًا جلسات تجديـد الحبس بقوله: "ما تحرجوناش... ما أنتم عـارفين، الموضوع مش عنـدنا"، في إشارة إلى تفريغ هـذه الجلسات من مضـمونها القانوني، حيث أصـبح حضور المتهمين ومحاميهم طقسًـيا شكليًا بلا أثر حقيقي، كما قال: "إحنا بنحضر زي ما بنخش، زي ما بنطلع".

واسـتعرض التقرير الإطار القانوني المنظم لعمل غرفـة المشورة بمحكمـة الجنايات، موضـحاً أن القانون المصـري منحها صـلاحية النظر في استئناف أوامر قاضـي التحقيق، بما في ذلك قرارات الحبس الاحتياطي أو الإفراج، إضافة إلى صلاحية تجديد الحبس بعد تجاوز المدد المقررة قانوناً، وفقاً للمادة 166 من قانون الإجراءات الجنائية. وبحسب التشـريعات، يملك القضاة سلطة تقديرية كاملة لإصدار قرارات بالإفراج متى توافرت مبرراته القانونية أو الإنسانية، بينما يحق لنيابة أمن الدولة العليا الاعتراض على تلك القرارات أو استئنافها خلال المدة المحددة.

لكن التقرير أشار إلى أن ما يجري في الواقع يناقض تماماً هـذه القواعد. فخلال السـنوات الثلاث الأخيرة، لم تُسـجل أي دائرة من دوائر غرفة المشورة قراراً واحداً بإخلاء سبيل محتجز سياسـي رغم طول فترات الحبس وتعدد القضايا، وهو ما اعتبرته الشـبكة "انحرافاً خطيراً في عمل السلطة القضائية وتنازلًا عملياً عن استقلالها". وتساءلت الشبكة: "أيعقل أنه خلال 850 يوماً لم يوجد شخص واحد استحق الإفراج؟ أم أن جهة سيادية تبسط نفوذها وتفرض إرادتها على القضاة، فتجبرهم على الامتناع عن ممارسة صلاحياتهم القانونية؟".

ومن خلال رصـدها الـدوري لجلسات غرفـة المشورة المنعقـدة في مجمع محاكم بدر، وثّقت الشـبكة أن آخر قرار موثق بإخلاء سبيل معتقل سياسي صدر في 15 يوليو/تموز 2023، حين أفرجت المحكمة عن خالد سـعيد عبد الحفيظ ومحمود علي محمد قطب، على ذمة القضية رقم 95 لسنة 2023 حصـر أمن دولـة عليا. أما قبل ذلك، فيعود آخر قرار مشابه إلى يوليو/تموز 2022، ما يعني أن المحكمـة لم تُصدر أي قرارات مماثلة على مدار أكثر من عام كامل بين التاريخين، وصولًا إلى مرور 850 يوماً دون أي قرار إفراج واحد.

ونقل التقرير عن عـدد من المحامين الذين يتابعون جلسات تجديد الحبس دورياً، قولهم إنهم لم يشـهدوا صدور قرار واحد بالإفراج عن معتقل سياسـي خلال العـامين الماضـيين. ورغم مـا يظهر أحيانـاً من تعاطف بعض القضاة مع الحالات المعروضـة، فإن القرارات تأتي دائماً بتمـديد

الحبس الاحتياطي لمدة 45 يوماً جديـدة. وأشار المحامون إلى أن العبارات التي تتكرر على ألسـنة بعض القضاة، مثل "معلش، مش بإيـدينا"، أصبحت تعبيراً مختصراً عن غياب السلطة القضائية الحقيقية في تلك الجلسات.

وقال أحـد المحامين في شـهادته للشـبكة: "نحضـر الجلسات ونحن نتمسك بالأمل فقط، رغم أننا نـدرك أن القرارات محسومـة مسـبقاً. لكن واجبنا يحتم علينا الحضور والدفاع عن موكلينا والتمسك بحقهم في الحرية". وطرحت الشـبكة المصـرية لحقوق الإنسان، في تقريرها سلسلة من التساؤلات التي تصفها بـ"الجوهرية" حول مصير العدالة في مصر: "كيف يُعقل ألا يُفرج عن أي محتجز خلال 850 يوماً كاملة؟ ألا يوجد بين آلاـف المعتقلين من تجاوز الحـد الأقصـى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائيـة، والذي لا يجوز أن يتعدى عامين؟ ألا يوجد من بين المحتجزين من يعاني أمراضاً مزمنة أو من كبار السن الذين يفترض الإفراج عنهم لأسباب إنسانية؟ وهل يُعقل أن كل هؤلاء لا تتوافر بحقهم مبررات قانونية للإفراج، ولو لواحد منهم فقط؟."

ورأت الشـبكة، أن الإجابة الضـمنية عن هذه الأسـئلة تعكس "تغول الأجهزة الأمنية على القضاء"، بحيث باتت قرارات الحبس والتجديد خاضعة لإرادة غير قضائية، ما يقوض مبدأ استقلال القضاء المنصوص عليه في الدستور المصري ويهز الثقة العامة في العدالة.

وأشار التقرير إلى أن اسـتمرار هذا الوضع لا يمس فقط اسـتقلال القضاء، بل يهدد فكرة العدالة ذاتها، إذ أصبح الحبس الاحتياطي في كثير من القضايا "عقوبة غير معلنة" تُستخدم لإسكات المعارضين أو تكميم الأصوات المستقلة. وأكدت الشبكة أن هذا النمط من الجمود "يفرغ القانون من مضمونه ويجعل القضاء شريكاً صامتاً بانتهاك الحق في الحرية."

واختتمت الشـبكة، تقريرها بـدعوة عاجلـة إلى مراجعـة أوضاع جميع المحتجزين احتياطياً على خلفيات سياسـية، وتفعيل رقابة النيابة العامة على قرارات الحبس والتجديـد، وتطبيق أحكـام الدسـتور بمـا يضـمن حق كـل إنسان في الحريـة والمحاكمـة العادلـة. كما طالبت السـلطات القضائية بـ"اسـتعادة دورها الطبيعي حائطَ صد ضد تغول السـلطة التنفيذية"، محذّرة من أن استمرار هذا الجمود يمثل خطراً على ما تبقى من الثقة في منظومة العدالة المصرية.

طالع التقرير (من هنا)

تقارير

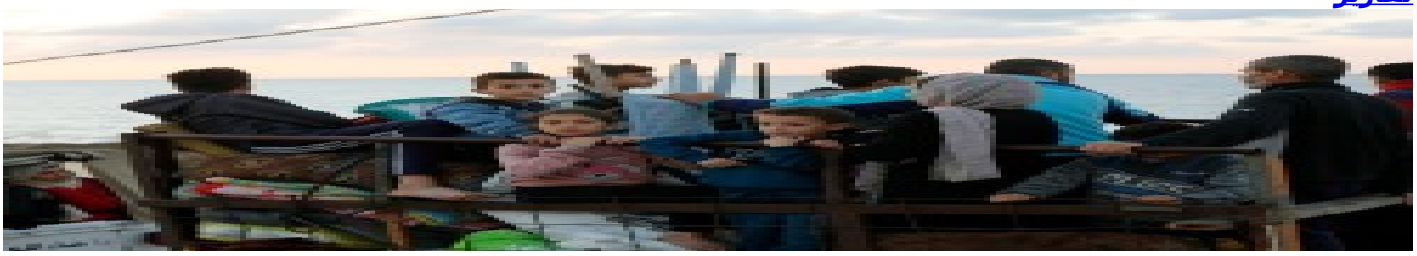

الأونروا: الضفة الغربية على أعتاب أسوأ أزمة نزوح منذ 1967

الأحد 28 سبتمبر 2025 12:31 م

تقارير

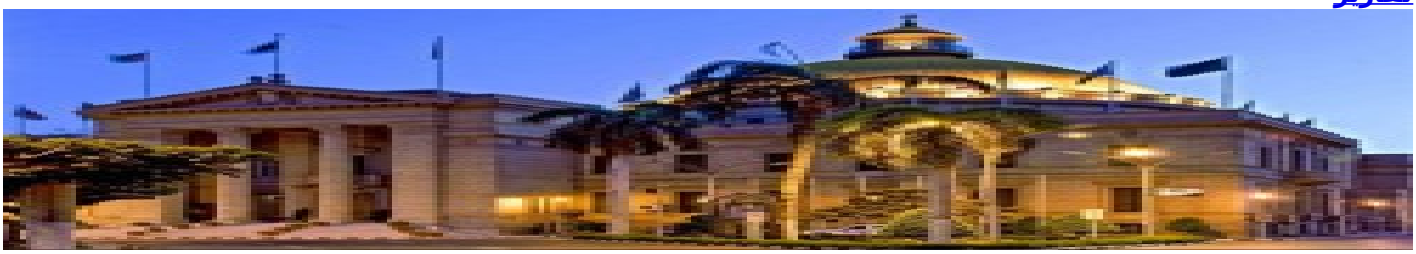

فضيحة أكاديمية تهز جامعة القاهرة.. بحث تطبيل لخطابات وهمية للسيسي!... تفاصيل ما حصل!

الخميس 10 يوليو 2025 08:00 م

مقالات متعلقة

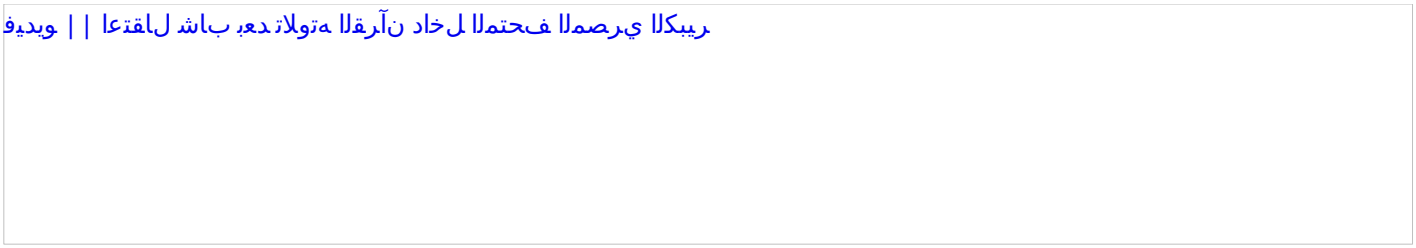

فيديو | | اعتقال شاب بعد تلاوته القرآن داخل المتحف المصري الكبير

لجنة الدفاع عن سجناء الرأي" تُثير الجدل: 6 آلاف معتقل فقط؟!.. لمصلحة من هذا الرقم؟

تأسيس "اللجنة الشعبية للدفاع عن سجناء الرأي": مبادرة لكسر جدار الصمت

سامية شنن.. 12 عامًا خلف القضبان

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2025